

براعة الإمام مسلم في تصنيف كتابه الصحيح والاستدلال بالروايات (دراسة تحليلية)

أستاذ مساعد - السنة وعلوم الحديث
جامعة سنار

د. محمد دفع الله اليماني عبد الله

المستخلص:

يهدف البحث إلى استكشاف الأساليب والمسالك الفنية التي اتبعها الإمام مسلم في تصنيف كتابه الصحيح، وطريقته في اختيار الرواة، وجمع الروايات، والاستدلال بها. وأهمية البحث تأتي من كونه يسهم في معرفة منهج أهم وأصح كتب السنة بعد صحيح البخاري، ويسهل الاستفادة منه لكل الباحثين، وقد استخدمتُ المنهج التحليلي الوصفي، لعرض الأمثلة، وتحليلها، واستخلاص نتائج البحث منها، وترتيب المعلومات. يوصي الباحث بمزيد الاهتمام بصحيح مسلم وتقريبه لمحبي السنة دراسةً وبحثاً، وتناول مناهج علماء الحديث في كتبهم بالمزيد من البحث، وإبراز ما تميز به كل مصنف منها، وعقد المقارنات بينها بما يفيد في الاستفادة منها بصورة أيسر على كل الباحثين والمهتمين بالسنة النبوية، ونشر ثقافة تعظيم رواية السنة، وشدة الاعتناء بألفاظ المتون، وتحري روايتها باللفظ دون الرواية بالمعنى إلا عند الضرورة بشروطه المعلومة.

الكلمات المفتاحية: صحيح مسلم، صناعة الإسناد، الاستدلال.

**The ingenuity of Imam Muslim in classifying his book: Al-Sahih,
and reasoning with the narrations (analytical study)**

Dr. Mohammed Dafa Allah Elyamani Abdallah

Abstract:

The research aims to explore the artistic methods and paths that Imam Muslim followed in classifying his authentic book, and his method in selecting narrators, collecting narrations, and inferring from them. The importance of the research comes from the fact that it contributes to knowing the approach of the most important and correct books of the Sunnah after Sahih al-Bukhari, and makes it easy for all researchers to benefit from

it.The researcher recommends more attention to Sahih Muslim and bringing it closer to the lovers of the Sunnah in study and research, and to deal with the methods of hadith scholars in their books with more research, highlighting what distinguishes each of them, and making comparisons between them in a way that benefits them in an easier way for all researchers and those interested in the Sunnah of the Prophet, and spreading a culture of veneration The transfer of the Sunnah, the intensity of care for the words of the texts, and the investigation of its narration verbally rather than the narration with the meaning except when necessary with its known conditions.

Keywords: Sahih Muslim, isnad industry, inference.

مقدمة:

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسوله الكريم أما بعد: فإن صحيح الإمام مسلم رحمه الله هو أصح كتب الحديث بعد صحيح الإمام البخاري كما هو معلوم، بل تفوق في جوانب أخرى على البخاري فيما ذكره غير واحد من العلماء.

فقد تميز بحسن الصناعة، وجمال التصنيف، يقول الإمام النووي رحمه الله: (ومن حقق نظره في صحيح مسلم - رحمه الله - واطلع على ما أودعه في أسانيده، وترتيبه، وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع، والاحتياط، والتحري في الرواية، وتلخيص طرقه، واختصارها، وضبط متفرقها، وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات، واللطائف الظاهرات، والخفيات: علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم)⁽¹⁾. وفي هذا البحث محاولة لتلمس هذه الأمور التي تفوق بها الإمام مسلم في تصنيف صحيحه، واستكشاف الأساليب والمسالك الفنية التي اتبعها حتى نال هذه المنزلة في حسن التصنيف، وتوضيحها، وعرضها بما يفيد كل من يقرأ في هذا المصنف الجليل، ويساعده في حسن الاستفادة منه.

أسباب اختيار الموضوع:

- وكان اختياري لهذا الموضوع للأسباب التالية:
- مكانة صحيح الإمام مسلم بين كتب الحديث بالمنزلة العالية، وهذا ما يشرف أي عمل في خدمة هذا المصنف الجليل.
- تكلم كثير من العلماء عن تميز صحيح مسلم في أسلوب التصنيف دون حصر لوجوه هذا التميز، ومثلوا له بعبارات وجيزة لا تشبع نهمة الباحث المتهلف لتصور هذه الجوانب، مما دعاني للكتابة في هذا الموضوع لشرح ما رقموه، وتوضيح ما أجملوه.

- مما هو معلوم أن شرط الإمام مسلم في الرواة أقل من شرط البخاري، لكن هذه النقطة تحتاج توضيح أكثر يكشف إلى أي مدى نزل الإمام مسلم في اختيار الرواة.
- قارن العلماء بين صنيع الإمام البخاري وصنيع الإمام مسلم في جمع الروايات، وتفريقها، وتكرارها؛ فأراد الباحث تلمس أثر ذلك على الاستنباط والاستدلال.

مشكلة البحث:

تكلم العلماء في تفضيل صحيح الإمام مسلم على غيره من كتب الحديث في حسن التصنيف، فما هي الجوانب التي اعتنى بها في تصنيف كتابه ؟ وما هي المسالك الفنية التي اتبعها في إيراد الأسانيد ؟ وهل أفاد تفننه في جمع الروايات وذكر الزيادات في حسن الاستنباط والاستدلال بالحديث؟

أهمية البحث:

لا شك أن صحيح مسلم أصح كتب السنة بعد صحيح البخاري، فمن ثم كان الاعتناء به من الأهمية بمكان، وفي بيان حسن تصنيفه ما يحفز على الاستفادة منه، ويسهل قراءته والاطلاع على ما فيه من العلم ودقة الاستنباط.

أهداف البحث:

- استكشاف الأساليب والمسالك الفنية التي اتبعها الإمام مسلم رحمه الله في تصنيف صحيحه.
- الوقوف على كلام العلماء عن رواية صحيح الإمام مسلم وصحت أسانيد.
- معرفة أثر جمع الطرق والروايات في صحيح مسلم على الاستدلال والاستنباط.

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج التحليلي الوصفي، لعرض الأمثلة، وتحليلها، واستخلاص نتائج البحث، وترتيب المعلومات، وتقسيمها إلى عناوين.

تمهيد:

التعريف بالإمام مسلم:

نسبه وولادته ونشأته:

اتفقت كثير من المصادر على أن نسبه هو: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، وكنيته: أبو الحسين⁽²⁾.
والقشيري: بضم القاف وفتح الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها راء هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وهي قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء⁽³⁾.

مولده: اختلف أهل العلم في تاريخ مولده على ثلاثة أقوال:

- الأول: أن ولادته سنة 201هـ، وهو لازم كلام الإمام الذهبي⁽⁴⁾.
- الثاني: قيل أن ولادته سنة 204هـ، ذكر ذلك الذهبي وغيره⁽⁵⁾.
- الثالث: قيل أنها سنة 206هـ، ذكر ذلك الحاكم وابن الصلاح⁽⁶⁾.

أول سماعه للحديث: قال الذهبي: وأول سماعه في سنة ثمان عشرة [يعني: ومائتين] من يحيى بن يحيى التميمي اهـ⁽⁷⁾.

شيوخه: تلقى الإمام مسلم العلم عن جموع من العلماء من أبرزهم هؤلاء الأئمة: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقتيبة بن سعيد، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن بشار بن دار، ومحمد بن عبد الله بن غير، وأبي كريب محمد بن العلاء، وأبي الربيع الزهراني، وأبي موسى محمد بن المثنى، وهناد بن السري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وعبد الله الدارمي، وإسحاق الكوسج، وخلق سواهم⁽⁸⁾.

تلاميذه: أخذ الحديث عن الإمام مسلم خلق من الرواة من أبرزهم :

الإمام أبو عيسى الترمذي، والفقيه إبراهيم بن محمد بن سفيان، وأبو حامد أحمد بن حمدون، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو حامد ابن الشرقي، والحافظ أبو عمرو الخفاف، والحافظ سعيد بن عمرو البرذعي، والحافظ صالح بن محمد البغدادي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن إسحاق السراج، وأبو عوانة الإسفرائيني، وأبو محمد القلانسي، ومكي بن عبدان، وخلق غيرهم⁽⁹⁾.

مؤلفاته:

له عديد من المصنفات، المطبوع منها سبعة وهي: الجامع المسند الصحيح، التمييز، الكنى والأسماء، الطبقات، المنفردات والوحدان، رجال عروة بن الزبير. وذكر العلماء له مصنفات أخرى مفقودة الآن وهي: كتاب العلل، كتاب الأفراد، كتاب الأقران، سؤالاته أحمد ابن حنبل، كتاب عمرو بن شعيب، كتاب الانتفاع بأهلب السباع، كتاب مشايخ مالك، كتاب مشايخ الثوري، كتاب مشايخ شعبة، كتاب من ليس له إلا راو واحد، كتاب المخضرمين، كتاب أولاد الصحابة، كتاب أوهام المحدثين، أفراد الشاميين، الرد على محمد بن نصر. وغيرها⁽¹⁰⁾.

ثناء العلماء عليه: أثنى على مسلم كبار العلماء من شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، ومن جاء بعدهم من علماء الأمة، والثناء عليه كثير جداً سأنقل شيئاً من ذلك : قال أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف: سمعت بندراً محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى⁽¹¹⁾.

وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلماً في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما⁽¹²⁾.

صفته الخلقية: قال الحاكم: سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: رأيت شيخاً حسن الوجه، والثياب عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل: هذا مسلم، فتقدم أصحاب السلطان، فقالوا: قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين فقدموه في الجامع، فكبر وصلى بالناس⁽¹³⁾.

وقال الحاكم أيضاً: وسمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج يحدث في خان محمش فكان تام القامة أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه⁽¹⁴⁾.
عقيدته: هي عقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين⁽¹⁵⁾.

وفاته:

كانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، رحمه الله رحمة واسعة⁽¹⁶⁾.

التعريف بكتابه الصحيح :

اسم الكتاب :

اشتهر كتاب مسلم - رحمه الله - باسم: (صحيح مسلم)، وبعض العلماء وصفه بـ «الجامع»، وآخرون وسموه بـ (المسند)؛ فهذه ثلاثة أسماء لكتابه⁽¹⁷⁾.
وسماه مؤلفه باسم طويل وهو « المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ »⁽¹⁸⁾.

سبب تأليفه لكتابه :

ألف الإمام مسلم كتابه بناء على طلب من أحد تلاميذه، كما بين ذلك في مقدمة الصحيح

بقوله: (فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرفي جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه ، وما كان منها في الثواب والعقاب ، والترغيب والترهيب ، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت ، وتداولها أهل العلم فيما بينهم - إلى أن قال: - وللذي سألت أكرمك الله حين رجعت إلى تدبره ، وما تؤول به الحال - إن شاء الله - عاقبة محمودة ومنفعة موجودة ، وظننت حين سألتني تجشم ذلك أن لو عزم لي عليه ، وقضي لي تمامه ؛ كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس - إلى أن قال: - ولكن من أجل ما أعلمناك من نشر القوم الأخبار المنكرة بالأسانيد الضعاف المجهولة ، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها ؛ خف على قلوبنا اجابتك إلى ما سألت⁽¹⁹⁾.

مدة تأليفه لكتابه : قال أحمد بن سلمة : كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة⁽²⁰⁾.

عدد أحاديث الكتاب : قال بعض العلماء أن عدد أحاديث الكتاب اثنا عشر ألف حديث بالمكرر، وفي طبعة خليل مأمون شيجا: الأحاديث بالمكرر (7479).

وقالوا: هو أربعة آلاف حديث بدون المكرر⁽²¹⁾، ولكن في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي عدد الأحاديث بدون المكرر هو (3033) حديثاً⁽²²⁾.

إيراد الأحاديث وعرضها:

معلوم أن الإمام مسلم يسوق الحديث في مكان واحد، و يجمع طرقه، وكرر بعضها، وعدد المكررات في صحيحه هو 137 حديثاً في مواضع متعددة⁽²³⁾.

ويورد الأحاديث بالأسانيد المتصلة، لكن فيه شيء من المعلقات، وقد اختلف العلماء في عددها: فقال أبو علي الجبائي: إنها أربعة عشر موضعاً، وتابعه المازري، والعراقي وغيرهم⁽²⁴⁾.

ترتيب الكتاب:

مرتّب على طريقة الكتب، والأبواب الفقهية، وتميز الكتاب أنه خاص بالأحاديث الصحيحة، ووجود المقدمة المفيدة في علوم الحديث، وحسن الترتيب للأحاديث، وسردها في مكان واحد، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، ومحافظة على صيغ الأداء، وغيرها⁽²⁵⁾.

ثناء العلماء على الكتاب:

قال ابن الصلاح: هذا الكتاب ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به، ووضع له خاصة سبق البخاري إلى ذلك، وصلى مسلم، ثم لم يلحقهما لاحق، وكتابهما أصح ما صنفه المصنفون... رويناه عن مسلم رضي الله عنه قال صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وبلغنا عن مكي بن عبدان، وهو أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند - يعني مسنده الصحيح. وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث. ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب، ومنهم: ابن حزم⁽²⁶⁾. وقال ابن الصلاح أيضاً: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب؛ فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر،... وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه، ووافقه في الإجماع⁽²⁷⁾. وسبق في المقدمة قول النووي: ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله...⁽²⁸⁾. وقال النووي أيضاً: اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري، ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول... إلى أن قال - وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل متناولاً، من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجهه، واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه⁽²⁹⁾.

عناية العلماء بصحيح مسلم :

لَقِيَ كتاب مسلم عناية كبيرة من العلماء، فشرحه كثيرون، أبرزهم النووي، والمازري، والقرطبي، والسيوطي. واختصر صحيح مسلم جمع من العلماء، ومن أشهر هذه المختصرات: تلخيص صحيح مسلم للحافظ أبي العباس القرطبي، وعمل على تلخيصه شرحاً حافلاً بالفوائد. والمستخرجات على صحيح مسلم كثيرة: أولها كتاب أبي الفضل أحمد بن سلمة، ثم مستخرج أبي

عوانة الإسفراييني ، وأبي جعفر بن حمدان ، وأبي بكر محمد رجاء النيسابوري ، وأبي بكر الجوزقي ، وأبي حامد الشاركي وغيرهم. ولأبي نعيم الأصبهاني ، وأبي عبد الله ابن الأخرم ، وأبي ذر الهروي مستخرج على الصحيحين كليهما. والمستدركات على صحيح مسلم كثيرة: أبرزها: «الإلزامات» للدارقطني، والمستدرک للحافظ أبي عبد الله الحاكم، وللحافظ الذهبي تلخيص لمستدرک الحاكم عمله في شبابه ، وطبع في حاشية المستدرک في حيدر آباد عام 1335هـ ، ثم صور عنها، وعلى كتاب الذهبي تلخيص لابن الملقن ، مطبوع في دار العاصمة بتحقيق الشيخين: عبد الله اللحيان ، وسعد الحميد. وللحافظ ضياء الدين المقدسي « الأحاديث المختارة ، أو «المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم». وللدكتور عبد الله مراد السلفي كتاب اسمه : « تعليقات على ما صححه الحاكم في المستدرک ووافقه الذهبي». مطبوع في مجلد وفيه أكثر من (1500) حديث⁽³⁰⁾.

التفنن في الاختصار والترتيب وصناعة الإسناد:

اختصار الأسانيد:

لقد استطاع الإمام مسلم أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار من خلال التزامه بعدد من المسالك الفنية، وهذه المسالك هي:

- **المسلك الأول:** التحويل⁽³¹⁾: حيث يقوم بوضع حرف (ح) عند التحول من إسناد إلى إسناد آخر، وهدف الإمام مسلم من ذلك هو الاختصار، وقد أكثر من هذا المسلك في صحيحه بحيث لا يخلو كتاب من كتب صحيحه من وجود أحاديث فيها تحويل. وقد بلغ عدد الأحاديث التي ورد فيها تحويل في صحيح مسلم (1236) ألفاً ومائتين وستة وثلاثين حديثاً⁽³²⁾.
- وكان من منهج مسلم في ذلك أنه يكرر ذلك في الحديث الواحد مرتين وأكثر، حتى إنه بلغ عددها في أحد الأحاديث تسع مرات⁽³³⁾.

مثال ذلك: حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر، ح وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري - وهذا حديثه - حدثنا أبي حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني ... فذكر الحديث⁽³⁴⁾.

فهنا نلاحظ كيف أن مسلماً قد جمع بين روايتين باستخدام ح مرة واحدة.

مثال آخر: قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة ح وحدثنا ابن غير حدثنا أبي ح وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن إدريس كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد ح وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي - واللفظ له - حدثنا معتمر عن إسماعيل قال سمعت قيساً يروي عن أبي مسعود قال: أشار النبي ﷺ بيده: ألا إن الإيمان هاهنا... الحديث⁽³⁵⁾.

فهنا نلاحظ كيف أن مسلماً قد جمع بين أربع روايات كلها في سياق واحد فوضع حرف ح ثلاث مرات.

-**المسلك الثاني:** الجمع بين الشيوخ: وذلك بأن يسمع مسلم الحديث عن شيخين أو أكثر

من شيوخه ويلتقون جميعاً عند من فوقهم (شيخ شيخه) فكان يذكّرهم جميعاً فيعطف الثاني على الأول والثالث عليهما وهكذا... ثم يذكر بقية الإسناد وفق منهجه المعتاد. فيكون بذلك قد جمع بين روايتين أو أكثر في سياق واحد. ولا يخفى مقدار الاختصار الذي يحققه من ذلك.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن علي بن مدرك عن أبي زرعة عن خرشة عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة... الخ الحديث)⁽³⁶⁾.

فلاحظ هنا كيف أن مسلماً قد جمع بين ثلاثة من شيوخه في نسق واحد. وبذلك اختصر ذكر ثلاث روايات بأسانيدھا ومتونها فجعلها في سياق واحد، بهدف الاختصار.

-المسلك الثالث: الإشارة إلى باقي الإسناد: وذلك بأن يروي الحديث بتمامه سنداً ومتناً ثم يتبعه برواية أخرى تلتقي مع الرواية الأولى فكان مسلم يسوق هذه الرواية الأخرى إلى نقطة الالتقاء ثم يشير إلى بقية السند اختصاراً، ولا يفعل ذلك إلا إذا لم يكن في السند فائدة جديدة، كاختلاف صيغ الأداء ونحوها.

مثال: قال الإمام مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن الهاد عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: (من الكبائر شتم الرجل والديه.... فذكر الحديث) ثم قال الإمام مسلم: وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم بهذا الإسناد⁽³⁷⁾.

فلاحظ هنا كيف إن الإمام مسلماً اكتفى في الإسناد الثاني بالإشارة إلى بقيته حينما وصل إلى نقطة الالتقاء مع السند الأول وهو سعد بن إبراهيم، وهدفه أيضاً الاختصار.

-المسلك الرابع: الإشارة إلى باقي المتن: وذلك بأن يذكر مسلم الحديث بسنده ومتنه كاملاً، ثم يتبعه برواية أخرى من طريق ثانية، فكان إذا ذكر إسناد الرواية الثانية، يكتفي بالإشارة إلى المتن، دون أن يذكره ولا يفعل ذلك إلا إذا كان المتن في الروايتين واحداً دون فرق يذكر.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ذكوان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد. ثم قال: وحدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة رفعه قال: لا يزني الزاني ثم ذكر بمثل حديث شعبة⁽³⁸⁾.

فلاحظ هنا كيف أنه لم يذكر متن الحديث مرة ثانية، وإنما اكتفى بالإشارة إليه فقط، وذلك بهدف الاختصار أيضاً.

ترتيب الأحاديث:

لقد برع الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، بحيث ظهر من خلال ذلك اتباعه منهجاً علمياً قوياً، وفق ترتيب منطقي دقيق، وقد ظهر جمال هذا الترتيب من خلال ما يلي: أ. ترتيب موضوعات كتابه وفق العناوين الرئيسية لأمر الإسلام، بنسق دقيق، حيث

بدأ بكتاب الإيمان، على اعتبار أن الإيمان هو أصل قبول العمل، وعليه يبنى، ثم ختم كتابه بكتاب التفسير. وقد بلغ عدد كتبه (54) كتاباً⁽³⁹⁾.

ب. ترتيب أحاديث كل كتاب ترتيباً دقيقاً محكماً، فهو لم يقسم الكتب إلى أبواب كما هو معروف، إلا أنها كانت مرتبة مما سهل على من بعده وضع أبواب لهذه الأحاديث، دون إخلال بترتيب المؤلف.

ج. ترتيب أحاديث الموضوع الواحد بحسب الألفاظ، حيث يذكر الأحاديث التي تتضمن أتم الروايات وأكثرها دلالة على المعنى غالباً، ثم يتبعها بالروايات الأخرى على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان زياداتها، واختلاف ألفاظها، كل ذلك وفق نسق دقيق ومنهج منظم.

ولكن هل يرتبها حسب صحتها؟ لم نجد له نص في ذلك، واختلف العلماء والباحثون في ذلك، فادعى بعض الباحثين أن الإمام مسلماً وضع في كتابه الصحيح منهجاً علمياً فريداً من نوعه في هذا الجانب إذ ركز فيه على ترتيب الأحاديث في جميع أبوابها التي تضم أكثر من حديث، وذلك وفق مقتضى الخصائص الإسنادية والفوائد الحديثية التي تتوافر في كل حديث من تلك الأحاديث، فيصدر الأبواب بأصح ما عنده من أحاديثها. واستدل بما في مقدمة صحيح مسلم من تصريح عن تقديم أحاديث الطبقة الأولى على أحاديث الطبقة الثانية، وأن ترتيب الأحاديث غير مقصور على تلك الصورة التي صرح بها، بل الترتيب كان يشمل جميع أصناف الأحاديث التي يوردها في الموضوع الواحد حتى وإن كانت كلها من أحاديث الطبقة الأولى. وأن الإمام مسلم - رحمه الله - يرتب أحاديث الموضوع الواحد على مراحل، فإن كانت أحاديثه مروية عن غير واحد من الصحابة فيتم الترتيب أولاً بين الصحابة، ثم إن كان حديث كل منهم مذكوراً بأكثر من طريق فالترتيب يكون بين رواته الذين تدور عليهم تلك الطرق، ثم إذا أتى بأحاديث هؤلاء الرواة من طرق متعددة فلا يكون ذلك إلا على الترتيب بينها أيضاً، وهكذا كلما يذكر الإمام مسلم حديثاً له طرق متعددة فإن الترتيب يكون على مراحل متفاوتة. ومن أهم الخصائص العلمية التي لاحظها الباحث المذكور عن الترتيب: هي شهرة الحديث بين ثقات الرواة، وعلو إسناده عنده بكافة معايير التي لا يطلع على كثير منها إلا نقاد الحديث. واعتبر الأصحية والأفضلية التي يوصف بها الحديث هنا أمراً نسبياً لا مطلقاً، فقد يكون الحديث عند مسلم أصح باعتبار خاص له ولا يكون كذلك عند الإمام البخاري أو غيره من الأئمة. ومن جملة الخصائص الإسنادية أيضاً: تسلسل الإسناد بأشكال متنوعة، وأما جودة المتن وسياقه فيعتبران من أهم أسباب التفاضل بين الروايات أيضاً في حالة ما إذا صح ذلك المتن، وقد وجد لها أمثلة أثناء الدراسة، وهناك أسباب كثيرة للتفصيل والترجيح بين المرويات يتوقف استجلاؤها والاقتناع بوجهاتها على إحاطة شاملة بجميع أسرار النقد ومنهج المحدثين النقاد في ترجيح الروايات وتصحيحها وتعليقها⁽⁴⁰⁾.

التفنن في صناعة الإسناد:

للإمام مسلم في صحيحه إبداعات في روايته للأسانيد نذكرها في هذا المطلب:

التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا): حيث أن كلا منهما تدل على طريق من طرق التحمل: فالأولى تدل على السماع، والثانية تدل على العرض. فقد اختلف العلماء في جواز إطلاق إحداهما على الأخرى إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه لا يجوز إطلاق حدثنا على ما قرئ على الشيخ (العرض) ولا إطلاق أخبرنا على ما سمع من لفظ الشيخ، فكل واحدة تختلف عن الأخرى. وهذا هو مذهب مسلم والشافعي والجمهور من أهل العلم.

المذهب الثاني: أنه لا فرق بين الصيغتين، فيجوز استعمال كل منهما مكان الأخرى. وهو مذهب البخاري، والزهري ومالك وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

المذهب الثالث: لا يجوز إطلاق الصيغتين على القراءة (العرض) بل يجب أن يقال قرأت على الشيخ، أو قرئ على الشيخ وأنا أسمع، وأما حدثنا وأخبرنا فتطلق كل منهما على ما سمع من لفظ الشيخ فقط، وهو مذهب ابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما⁽⁴¹⁾. ومن هنا كان منهج الإمام مسلم التفريق بينهما، وذلك إذا روى الحديث عن اثنين من شيوخه فأكثر، واختلفت عباراتهم في صيغ الأداء كان يصرح بهذا الاختلاف، فينسب كل لفظ لصاحبه، فيخرج بذلك من الخلاف؛ وهذا يدل على مدى دقته في صناعة الأسانيد.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، واسحق بن إبراهيم، قال أبو بكر وأبو كريب حدثنا وقال الآخران أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة⁽⁴²⁾.

التعريف باسم الراوي:

وذلك إذا ذُكر في الإسناد راو دون ذكر اسم أبيه أو نسبته، بحيث يمكن أن يحصل لبس لدى القارئ في تحديد ذلك الراوي، فيعرف الإمام مسلم بهذا الراوي بحيث يفهم أن هذا التعريف من عند مسلم وليس من عبارة شيخه. وذلك حتى لا ينسب لشيخه كلاماً لم يقله.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب وابن حجر، قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن شريك - وهو ابن أبي نمر - عن عبد الله بن أبي عتيق عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: (إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أول البكرة)⁽⁴³⁾.

فهنا نلاحظ كيف أن شيخه قال حدثنا إسماعيل عن شريك - ولم ينسبهما ولم يعرف بهما، فأضاف مسلم عبارة (وهو ابن جعفر) بعد إسماعيل. وعبارة (وهو ابن أبي نمر) بعد شريك، وهذا يدل على مدى دقة الإمام مسلم وأمانته في الالتزام التام بما سمعه من شيخه، فلا يضيف حرفاً واحداً إلا بما يشعر أن الإضافة من عنده.

إخراج حديث واحد من صحيفة مروية كلها بإسناد واحد:

وذلك كصحيفة همام بن منبه، التي ضمت مائة وثمانية وثلاثين حديثاً، ولكنها مروية كلها بسند واحد ذكر في أول الصحيفة، ولم يجدد السند في أول كل حديث. فكان الإمام مسلم إذا أراد أن يفرد حديثاً منها - غير الأول - لا يركب ذلك الإسناد لذلك الحديث، بحيث يوهم أنه له على وجه الخصوص، وإنما كان يأتي بعبارة تدل على أنه حديث مروى ضمن مجموعة من الأحاديث ليس لها إلا سند واحد. وهذا يدل على مدى تحريره واحتياطه، وإتقانه - رحمه الله.

مثال: قال الإمام مسلم: حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله ﷺ بينما رجل يتبختر في بردين... الحديث⁽⁴⁴⁾.

فلاحظ هنا أنه أشار إلى ذلك بعبارته الخاصة وهي (فذكر أحاديث منها) وهو إشعار منه بهذا الواقع. وهكذا نجده - رحمه الله - غاية في الدقة والاحتياط، يتسم دائماً بالأمانة في النقل، فكان يبتكر من المناهج ما يحافظ به على هذه الصفة، وفي الوقت ذاته يسوق الروايات على وجه واضح بين، لا يشكل على القارئ، ولا يجعله عرضة للوهم أو الخطأ.

جمع طرق الحديث وتكراره:

قديماً قال أحد المحدثين: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه⁽⁴⁵⁾، ومن هذا المنطلق درج أئمة الحديث على جمع طرق الحديث الواحد، وأخذ الصحيح منها وترك ما أخطأ فيه بعض الرواة، ثم أخذ الزيادات من الروايات الصحيحة لأنها تفيد في فهم الحديث والاستنباط منه، ولذلك نجد الإمام مسلم يذكر للحديث الواحد أكثر من رواية إذا كان فيها زيادة في الألفاظ، أو اختلاف في المعنى، أو فائدة إسنادية، أو نحو ذلك، وغالباً ما يبدأ بالرواية الأتم، ثم يتبعها بالروايات الأخرى، وربما يذكر بعده حديثاً آخر عن صحابي آخر يتضمن نفس المعنى إذا كان فيه فائدة زائدة، أو تكملة للقصة أو نحو ذلك. وهدفه من هذا أن يضع أمام القارئ جميع الألفاظ الواردة، وكامل الحديث بسبب وروده إن كان له سبب وقصة، حتى لا يفوته شيء من معاني الحديث وفوائده الفقهية؛ وهو بذلك خير معين لصحة الاستدلال، ودقة الفهم والفقه في السنة النبوية.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثني حرملة بن يحيى أخبرنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال: (لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ: يا عم قل لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله. فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعيد له تلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبي أن يقول لا إله إلا الله، فقال رسول الله ﷺ: «أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»، فأنزل الله عز وجل: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ

الْجَحِيمِ⁽⁴⁶⁾. وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أُحْبِبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)⁽⁴⁷⁾.

ثم قال الإمام مسلم: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالوا أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ح وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد قالوا حدثنا يعقوب وهو ابن إبراهيم بن سعد قال حدثني أبي عن صالح كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد مثله، غير أن حديث صالح انتهى عند قوله: (فأنزل الله عز وجل فيه)، ولم يذكر الآيتين، وقال في حديثه: (ويعودان في تلك المقالة). وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة: (فلم يزالا به).

ثم ذكر حديثاً آخر بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ لعنه: «قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون إنما حملة على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك، فأنزل الله: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء)»⁽⁴⁸⁾.

فلاحظ هنا كيف أن مسلماً جمع في موضع واحد روايات حديث المسيب بن حزن في قصة أبي طالب ونزول الآيتين، موضحاً أن في بعض الروايات لم تذكر الآيتين، ولم يكتفِ بذلك بل أتبعها بحديث أبي هريرة الوارد في قصة أبي طالب، وفيه ذكر آية القصص فقط.

تكرار الأحاديث:

كما ذكرنا في أول هذا المطلب أن مسلماً يقوم بجمع الروايات في موطن واحد، ويسوق الروايات للحديث الواحد متتابعة، ولا يكرر هذا الحديث بعينه في باب آخر من كتابه إلا نادراً، وقد سلك في ذلك منهجاً متفرداً مميزاً.

قال الإمام مسلم: (ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمل إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ - فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن تردد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعله تكون هناك لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن؛ ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدأ من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى)⁽⁴⁹⁾.

فتبين من كلامه عن تكرار الأحاديث أمور:

الأول: الأصل عنده عدم تكرار الحديث، فلا يعيد ذكر الحديث بعينه بدون سبب لا في نفس الموضع، ولا في موضع آخر من صحيحه.

الثاني: لا يكرر الحديث إلا إذا كان فيه زيادة معنى، أو كشف علة.

الثالث: عند إعادة الحديث يتحرى ذكر موضع الزيادة في الحديث فقط دون سياقه كله إذا أمكن ذلك.

الرابع: بعض الأحاديث المكررة يعسر اختصارها فيذكرها كاملة.

وربما لا يذكر الألفاظ في الروايات وإنما يشير للإختلاف إشارةً، كما في حديث ابن عمر في القدر حيث ساقه من طريق جماعة وقال: (وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده، وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف)⁽⁵⁰⁾. وتظهر الدقة في النقل، والأمانة في الرواية في قوله: (وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف). وأحياناً يشرح معنى ألفاظ الروايات كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المعروف بحديث جبريل عليه السلام، قال: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو حيان التيمي بهذا الإسناد مثله غير أن في روايته: « إذا ولدت الأمة بعلمها » يعنى السراري)⁽⁵¹⁾. وربما بين الزيادة فقط دون سياق الرواية بكما لها كما في حديث النعمان بن قوئل قال: يا رسول الله أ رأيت إذا صليت المكتوبة وحرمت الحرام وأحللت الحلال أ أدخل الجنة؟ فقال النبي -ﷺ-: « نعم ». ثم ساقه من طريق أخرى وقال: بمثله، وزاد فيه: ولم أزد على ذلك شيئاً⁽⁵²⁾.

مقارنة منهج صاحبي الصحيح في تكرار الأحاديث: من المفيد هنا عقد مقارنة بين منهج الإمام مسلم في التكرار، ومنهج الإمام البخاري في ذلك، فقد سبق أن الإمام مسلم يجمع الروايات كلها في موضع واحد، ولا يكرر الحديث مرة أخرى في أي موضع آخر من كتابه، بينما نجد الإمام البخاري يكرر الأحاديث في عدة أبواب مختلفة، وذلك تبعاً لما اشتملت عليه من أحكام فقهية متعددة، سواء كانت ظاهرة في الدلالة عليها، أو كانت دلالتها دقيقة خفية؛ لأن الإمام البخاري دقيق في الاستنباط الفقهي يُدرك من دلالتها ما قد يخفي ويشكل على غيره⁽⁵³⁾؛ وأحياناً يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه وصلت في بعض الأحاديث إلى خمسين موضعاً.

مثال التكرار عند البخاري: حديث ابن عمر أنه: «صعد مرة بيت حفصة فرأى النبي -ﷺ- يقضي حاجته مستدبراً القبلة مستقبلاً الشام»، فقد أورده في كتاب الطهارة، وأورده في كتاب الصلاة باب قبلة أهل المدينة، وأورده في كتاب فرض الخمس⁽⁵⁴⁾. وتكرار أمير المحدثين الإمام البخاري للحديث في عدة مواضع لا يخلو في كل موضع منها من فائدة: فقهية أو إسنادية.

كما أن شرط البخاري الشديد في صحيحه جعله يعرض عن أحاديث كثيرة ربما صححها غيره، وهذا جعله يستدل بنفس الحديث في أكثر من موضع من كتابه عوضاً عن إيراد حديث لا يرضيه. ولا يكرر البخاري الحديث بنفس السند والمتن غالباً إلا في مواضع قليلة كررها بنفس السند والمتن، مع اختصار في بعضها، قال ابن حجر العسقلاني: (وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ عدتها زيادة على العشرين، وفي بعضها يتصرف في المتن بالاختصار منه)⁽⁵⁵⁾، وأحصاها بعض الباحثين فبلغت بضعاً وعشرين حديثاً⁽⁵⁶⁾.

هذا التميز للإمام مسلم في سياق الروايات وترتيبها هو الذي جعل بعض العلماء يمدحه في ذلك، وقد سبق كلام النووي، وقال الحافظ عبد الرحمن بن علي بن الديع:

تنازع قوم في البخاري ومسلم
فقلت لقد فاق البخاري صحة
لدي وقالوا أي ذين يقدم
كما فاق في حسن الصناعة مسلم⁽⁵⁷⁾

وقال صديق حسن خان: وبعض المغاربة رجحوا صحيح مسلم على صحيح البخاري، والجمهور يقولون: إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق، وجودة الوضع، والترتيب، ورعاية دقائق الإشارات، ومحاسن النكات في الأسانيد⁽⁵⁸⁾.

الزيادات الواردة في الروايات:

للإمام مسلم منهج فريد في الإشارة للفوائد والزيادات التي توجد في روايات الحديث، حيث يذكر الحديث بتمامه، ثم يتبعه بروايات أخرى لا يذكر متونها، وإنما يكتفي بالإشارة إلى الاختلافات بين هذه المتون بطريقة حسنة، وعبارة سهلة، وتصنيف دقيق كما أشرنا سابقاً، وهذا يفيد في الاستدلال بهذه الزيادات في فهم وفقه الحديث.

مثال ذلك: روى الإمام مسلم بسنده عن البراء بن عازب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع. أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي وإفشاء السلام. ونهانا عن خواتيم أو تختم بالذهب، وعن شرب بالفضة، وعن المياثر⁽⁵⁹⁾، وعن القسي⁽⁶⁰⁾، وعن لبس الحرير، والإستبرق، والديباج⁽⁶¹⁾». ثم ذكر حديثاً آخر بهذا الإسناد مثله. وقال: إلا قوله: وإبرار القسم أو المقسم فإنه لم يذكر هذا الحرف في الحديث، وجعل مكانه (وإنشاد الضالة).

ثم ذكر في رواية ثالثة وقال فيها: (وزاد في الحديث وعن الشرب في الفضة فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة).

ثم ذكر رواية رابعة وقال فيها: (...) بإسنادهم ومعنى حديثهم إلا قوله: وإفشاء السلام، فإنه قال بدلها: ورد السلام. وقال: ونهانا عن خاتم الذهب، أو حلقة الذهب⁽⁶²⁾.

فلاحظ هنا كيف أن مسلماً قد ذكر الرواية الأولى بتمامها، ثم ذكر ثلاثة أسانيد ولم يذكر متونها، إلا أنه أشار إلى الاختلافات، والزيادات في هذه الروايات الأخرى؛ وقد تضمنت الأمر بإنشاد الضالة، والوعيد لمن شرب في آنية الذهب والفضة.

الإعتناء بلفظ المتن:

الرواية باللفظ، وترك الرواية المعنى ما أمكن: اهتم علماء الحديث _ ومنهم الإمام مسلم _ بحفظ الحديث ونقله بلفظه كما سمعوه من غير زيادة، ولا نقصان، ولا تغيير؛ وحاولوا جهدهم التحرز من الخطأ في نقله، وروايته.

ولما كان نقل الحديث بالمعنى مظنة الخطأ في النقل منع منه بعض علماء الحديث، وأجازه آخرون حيث آمنوا من التغيير الذي يخل بالمعنى.

فممن أجاز الرواية بالمعنى: الحسن البصري، فقد روى ابن جريج عن عطاء والربيع عن الحسن قال: «إذا أصبت معنى الحديث أجزأك»⁽⁶³⁾.

عن هشام قال: «كان الحسن يحدثني اليوم بحديث، ويعيده من الغد، فيزيد فيه وينقص منه غير أن المعنى واحد»⁽⁶⁴⁾. وعلى هذا الرأي أيضاً الشعبي وإبراهيم النخعي وغيرهم.

بينما منع من الرواية آخرون، فروى قيس بن عباد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «من سمع حديثاً فحدث به كما سمع فقد سلم». رواه الرامهرمزي ثم قال: وروي نحوه عن عبد الله بن عمرو، وزيد بن أرقم، وهو قول ابن سيرين وقول القاسم ابن محمد ورجاء بن حيوة⁽⁶⁵⁾. وما عرضناه من منهج الإمام مسلم في سياق الحديث يدل على تحريه في نقل الحديث

بلفظه بدون تغيير، وأنه لا يرويه بالمعنى؛ والله أعلم. ومما يُذكر للإمام مسلم وغيره من علماء الحديث المتقدمين أنهم لم يعلقوا على الأحاديث أي تعليق فقهي، أو شرح، أو توضيح، وأخلو كتبهم من اجتهاداتهم الشخصية، ومن النقول عن التابعين ومن بعدهم؛ كل ذلك محافظةً على متون الأحاديث حتى لا يخلط معها غيرها، وتصل للناس غضة طرية كما سُمعت من النبي ﷺ⁽⁶⁶⁾.

ترك اللفظ الذي فيه خطأ أو مخالفة:

مثال ذلك: في مسألة حكم الاغتسال للمستحاضة: روى مسلم عن عائشة قالت: (جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: « لا إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم، وصلي »⁽⁶⁷⁾.

قال الإمام مسلم بعد رواية هذا الحديث: (وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره)⁽⁶⁸⁾، يعني أنه ورد في رواية حماد زيادة تفيد أنه يجب على المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة. وقد ترك الإمام مسلم هذه الزيادة التي فيها أمر بالاغتسال لأنها لا تصح في نقده، ونقد علماء الحديث من قبله، والله أعلم.

تحديد صاحب اللفظ حينما تختلف الألفاظ بين الرواة:

نجد الإمام مسلم يهتم ببيان صاحب الرواية التي ساق لفظها، وهذا يدل على دقة الإمام مسلم في الرواية، وفقهه ودقة ملاحظته؛ ويفيد هذا في ترجيح أحد اللفظين حين الاختلاف وتعذر الجمع بينهما.

مثال ذلك: قال الإمام مسلم: حدثنا أبو الطاهر وحرمله بن يحيى _ واللفظ لأبي الطاهر _ قال: أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس قال ابن شهاب: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة حين قال رسول الله ﷺ: (لا عدوى ولا صفر ولا هامة) فقال أعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجر بها كلها؟ قال: « فمن أعدى الأول؟ ». ثم ذكر مسلم بعد ذلك عدداً كبيراً من الروايات بأسانيد متصلة لكن ألفاظ روايتها تختلف أحياناً. ومنها: (لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر) ومنها: (لا عدوى ولا طيرة ولا غول)⁽⁶⁹⁾.

فنلاحظ هنا كيف نسب اللفظ لصاحبه، فقال: (واللفظ لأبي الطاهر)، وكثيراً ما ينبه للاختلاف في الألفاظ بين الروايات، وفي ذلك من الفوائد الفقهية الشيء الكثير، وقد لا يدرك هذا إلا ذو نظر ثاقب وبصيرة فقهية عظيمة.

الاستدلال بالحديث:

إنَّ السُّنَّةَ النبوية هي مصدر تشريع للأمة، تدرس للعظة والاعتبار، والعمل والاتباع، والقُدوة والأسوة، ويستنبط العلماء منها الأحكام الشرعية عن طريق الاستدلال بها استدلالاً قائماً على الاجتهاد. وهذا ما قصده الإمام مسلم رحمه الله عندما ألف كتابه الصحيح هذا إجابة لسؤال سائل، يقول في مقدمته: (فأردت - أرشدك الله - أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة

وسألتني أن أخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر فإن ذلك - زعمت - مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها⁽⁷⁰⁾.

فبين - رحمه الله - أنه قصد إجابة هذا السائل في جمع الأحاديث بطريقة تساعد على التفهم فيها، والاستنباط منها.

درجة الاستدلال بالحديث:

درجة الاستدلال بالحديث تتعلق بحجية الحديث سواء أكان متواتراً، أو آحاداً؛ وفي هذا الجانب نجد الإمام مسلم يورد أحاديث الآحاد كما يورد المتواتر، مما يعني أنه لا فرق بينها في الاحتجاج، بل لا يعرف أهل الحديث هذا التقسيم بهذا المفهوم؛ قال ابن الصلاح: (ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن: الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه)⁽⁷¹⁾.

كما أنه يستدل بالحديث الفرد الذي له طريق واحدة، والحديث الذي تعددت طرقه، لا نراه يفرق بينها ما دامت كلها صحيحة الإسناد، خالية من العلل والشذوذ.

شرط الاستدلال بالحديث:

روي عن الإمام مسلم أنه قال: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا - يعني في كتابه الصحيح - إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه)، ذكره عنه ابن الصلاح، ثم شرح كلامه بقوله: (قلت: أراد - والله أعلم - أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم)⁽⁷²⁾.

وقال ابن الصلاح - رحمه الله - أيضاً: (جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع)⁽⁷³⁾.

فإذاً يشترط للاستدلال بالحديث عند الإمام مسلم رحمه الله في كتابه الصحيح أن يكون حديثاً صحيحاً، قد توفرت فيه جميع شروط القبول المعروفة عند عامة علماء الحديث.

أقسام الرواة عند الإمام مسلم: قسم الإمام مسلم رحمه الله الرواة إلى ثلاثة أقسام حيث قال في مقدمة الصحيح: (القسم الأول: فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين. وبأن ذلك في حديثهم).

فإذاً نحن نقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا

دونهم فإنَّ اسم الستر والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار⁽⁷⁴⁾.

ثم قال: (فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه، نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون _ أو عند الأكثر منهم _ فلسنا نتشغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني. وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغيث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار⁽⁷⁵⁾.

ذهب الحاكم والبيهقي - رحمهما الله - إلى أن مسلماً لم يخرج من أحاديث الطبقات الثلاث إلا أحاديث الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، وتبعهما على ذلك من لا يحصى. قال ابن الصلاح - رحمه الله -: « ذكر مسلم - رحمه الله - أولاً : أنه يقسم الأخبار إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون، والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه. فذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ وصاحبه أبو بكر البيهقي أن المنية اختتمته قبل إخراج القسم الثاني، وذكر القاضي الحافظ عياض بن موسى من المغاربة أن ذلك مما قبله الشيوخ، والناس من الحاكم وتابعوه عليه؛ وأن الأمر ليس على ذلك؛ فإنه ذكر في كتابه هذا أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة، والاستشهاد، وليس مراد مسلم بذلك إيراد الطبقة الثانية مفردة، وكذلك ما أشار إليه مسلم من أنه يذكر علل الأحاديث قد وفي به في هذا الكتاب في ضمن ما أتى به فيه من جمع الطرق والأسانيد والاختلاف.

قلت كلام مسلم محتمل لما قاله عياض، ولما قاله غيره. نعم روي بالصرح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات واحد الذي قرأه على الناس، والثاني: يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضراباؤهما، والثالث: يدخل فيه من الضعفاء؛ وهذا مخالف لما قاله الحاكم، والله أعلم⁽⁷⁶⁾.

وقد رجح ابن حجر العسقلاني رأي الحاكم والبيهقي⁽⁷⁷⁾.
وقيل: أن أصحاب القسم الثاني إنما روى لهم مسلم مقروناً بغيرهم⁽⁷⁸⁾.

تجنب رواية من يروون المنكرات:

قال الإمام مسلم: (وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المُحدِّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا: خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها؛ فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة.

فمن هذا الضرب من المحدثين: عبدالله بن محرز، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العتوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبدالله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحوهم في رواية المنكر من الحديث؛ فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشغل به⁽⁷⁹⁾.

التفريق بين زيادة الثقة وزيادة غيره:

قال الإمام مسلم: (لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبه في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما روا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، إذا وجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته. فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المقتنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك. قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره. فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم⁽⁸⁰⁾).

الرواة المتكلم فيهم في صحيح مسلم:

تكلم بعض علماء الحديث في تخريج الإمام مسلم في صحيحه لرواة من الطبقة الثانية، أمثال: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان ابن راشد؛ أخرج الإمام مسلم عنهم في الشواهد والمتابعات في أشباه لهم كثيرين. قال ابن الصلاح: «عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، أو المتوسطين الواقعيين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضاً، والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها»⁽⁸¹⁾.

ثم ذكر أربعة أسباب، وخلصتها ما يلي:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده. ولا يقال: إن الجرح مقدم على التعديل وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب، فإنه لا يعمل به في هذه الحالة.

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول. وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه، تنبه على فائدة فيما قدمه.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه، وذلك باختلاط حدث عليه في آخر عمره، وهذا غير قادح فيما رواه قبل الاختلاط، يعني رواه في زمان سداذه واستقامته.

مثال ذلك: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري، وهو ابن أخي عبد الله بن وهب، حيث ذكر الإمام الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل، فيذكر العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك⁽⁸²⁾.

هذا ما يتعلق برواية أمثال هؤلاء الرواة، أما رواية المتهمين ونحوهم فلا يعرج عليهم، ولا يروي لهم في الصحيح كما سبق، قال الإمام مسلم: (واعلم، وفقك الله تعالى، أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات، وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع)⁽⁸³⁾.

الفرق بين الإمامين في الشروط والرواة:

هناك اختلاف بين الإمامين البخاري ومسلم في بعض الشروط الخاصة بهما، لكن ما اتفقا عليه أكثر؛ وفيما يلي أذكر المتفق عليه من الشروط بينهما، ثم أذكر ما اختلفا فيه.

الشروط المتفق عليها بين الشيخين:

أولاً: اشترط البخاري في صحيحه أن يكون الحديث مُخَرَّجاً من رواية الثقات في كل طبقات الإسناد، من شيخ المصنف إلى الصحابة، والعدل من يكون مُسَلِّماً، عاقلاً، صادقاً، موصوفاً باتباع الشرع، بعيداً عن المعاصي.

ثانياً: ممَّا اشترطه في الرَّاوي لِقَبول روايته من الشُّروط العامَّة: أن يكون غير مُدَّلس، وأن يكون معروفاً بطلب الحديث، والبحث عنه، والسَّفر من أجله، وأن يكون حفظه مأخوذاً عن العُلَّماء وليس من الصُّحُف.

ثالثاً: أن يكون الراوي معروفاً بالضبط في حفظه، ومُتَقَيِّظاً، وغير مُغفل، وأن يكون قليل الوهم والخطأ، وحسن السيرة، ومعروفاً بالوقار، وبعيداً عن الأهواء.

رابعاً: أن لا يكون في السند انقطاع فيه؛ أي أن يكون مُتَّصلاً.

خامساً: اعتبار طول المدة التي لازم فيها الرَّاوي شيخه؛ لأنَّ ذلك أدعى للحفظ والضبط عن الشَّخص المروِّي عنه⁽⁸⁴⁾.

الشروط التي اختلفا فيها:

أولاً: اشترط البخاري ثبوت اللقاء والمُعاصرة بين الرَّاوي وشيخه، ولو مرَّةً واحدة، وكان البخاري يترك بعض الأحاديث لعدم تأكده من هذا الشرط بين الرَّاوي والشيخ، وأما الإمام مسلم فإنه يكتفي بالمُعاصرة وإمكان اللِّقيا مع انتقاء التَّدليس.

قال الإمام مسلم: (وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه، والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعوا، ولا تشافها بكلام؛ فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة، أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدلالة التي بينا)⁽⁸⁵⁾. وطريقة استدلاله في مسألة اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه

يظهر فيها تمسكه بمنهج السلف، قال الإمام مسلم: (قد أعطيت في جملة قولك أن خبر الواحد الثقة، عن الواحد الثقة، حجة يلزم به العمل، ثم أدخلت فيه الشرط بعد، فقلت: حتى نعلم أنهما قد كانا التقيا مرةً فصاعداً، أو سمع منه شيئاً، فهل تجد هذا الشرط الذي اشترطته عن أحدٍ يلزم قوله؟ وإلا فهل دليل على ما زعمت) ⁽⁸⁶⁾.

إلى أن قال: (وما علمنا أحد من أئمة السلف، ممن يستعمل الأخبار ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها، مثل أيوب السخيتاني وابن عون ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومن بعدهم من أهل الحديث، فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد، كما ادعاه الذي وصفنا قوله من قبل) ⁽⁸⁷⁾.

فهنا نجد الإمام مسلم رحمه الله يتمسك بما عليه السلف في هذه المسألة، ويجعل مخالفتهم دليلاً على خطأ هذا القول. وقال النووي رحمه الله: « وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنهم خلاف، منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك وهو مذهب مسلم بن الحجاج ادعى الإجماع فيه، ومنهم من شرط اللقاء وحده، وهو قول البخاري، وابن المديني، والمحققين » ⁽⁸⁸⁾.

ثانياً: الإمام البخاري يُخرج عن الطبقة الأولى من الثقات، وأما الإمام مسلم فيخرج عن طبقتين من الرواة الأولى في الأصول، والثانية في الاستشهاد على ما ذكره القاضي عياض كما تقدم ذكره .

الخاتمة:

بعد عرض الأمثلة الوافية على تفنن الإمام مسلم في صحيحه في صناعة الأسانيد، واختصارها، وسياق المتن، وتكرارها، وابداعه في جمع الروايات، والاستدلال بالزيادات نجد أن البحث قد كشف عن مزايا هذا الكتاب القيم، وأوضح ما أجمل عن محاسنه، وجلى مكامن تميزه.

النتائج: يمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يلي:

- اختصر الإمام مسلم الأسانيد والمتون التي لا تحوى فائدة زائدة، وتفنن في صيغ الأداء ونحوها مما يسهل قراءة الكتاب والانتفاع به.
- رتب أحاديث الكتاب موضوعياً في كتب، وأحاديث كل كتاب في أبواب لكن بدون تسمية للأبواب، وأما أحاديث الباب الواحد فلم نجد له نصاً يدعم القول بأنه قصد ترتيبها، وإن إدعاه بعض الباحثين.
- تميز الكتاب بجمع الطرق والروايات في موضع واحد، بهدف وضع الحديث كاملاً بزياداته أمام نظر القاريء حتى لا يفوته شيء من معاني الحديث، وفوائده الفقهية؛ وهو بذلك خير معين لصحة الاستدلال، ودقة الفهم والفقه في السنة النبوية. ولا يكرر الحديث مرة أخرى في موضع آخر من كتابه إلا نادراً.
- يعتني الإمام مسلم بألفاظ الحديث أشد الاعتناء، فلا يروي بالمعنى غالباً، ويوضح

صاحب اللفظ عند تعدد مخارج الحديث، ويترك من الألفاظ ما أخطأ فيه بعض الرواة.

- تحرى الإمام مسلم في الرواة، فروى في الأصول عن الثقات، وأخذ من روايات من دونهم في الشواهد والمتابعات بضوابط علمية دقيقة، وتحري شديد.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- مزيد الاهتمام بصحيح مسلم وتقريبه لمحبي السنة دراسةً وبحثاً.
- تناول مناهج علماء الحديث في كتبهم بالمزيد من البحث، وإبراز ما تميز به كل مصنف منها، وعقد المقارنات بينها بما يفيد في الاستفادة منها بصورة أيسر على كل الباحثين والمهتمين بالسنة النبوية.
- نشر ثقافة تعظيم نقل السنة، وشدة الاعتناء بألفاظ المتن، وتحري روايتها باللفظ دون الرواية بالمعنى إلا عند الضرورة بشروطه المعلومة.

الهوامش:

- (1) النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، 1/122.
- (2) الذهبي، محمد بن أحمد الدمشقي، سير أعلام النبلاء 558/12.
- (3) السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب 501/4، وابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، الباب في تهذيب الأنساب 37/3.
- (4) فإنه قال في كتابه: «العبر في خبر من غير 23/2»: (إنه مات وله ستون سنة)، فعليه تكون ولادته عام 201هـ، لأنه لا خلاف أنه توفي عام 261هـ وقال في كتابه: «سير أعلام النبلاء 580/12»: توفي عن بضع وخمسون. اهـ.
- (5) الذهبي، تذكرة الحفاظ 590/2، وابن كثير، البداية والنهاية 34/11-35 في وفيات سنة 261هـ..
- (6) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، صيانة مسلم ص1216، النووي، شرح صحيح مسلم 123/1.
- (7) الذهبي، سير أعلام النبلاء 558/12.
- (8) الخطيب، تاريخ بغداد 100/13، وابن عساكر، تاريخ دمشق 85/58، والمزي، تهذيب الكمال 500/27، والذهبي، سير أعلام النبلاء 558/12.
- (9) ابن عساكر، تاريخ دمشق 85/58، والمزي، تهذيب الكمال 504/27، والذهبي، سير أعلام النبلاء 562/12.
- (10) الذهبي، سير أعلام النبلاء 579/12، والسيوطي، تدريب الراوي 363/2، وأمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، بحث منشور على المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، عدد 12، سنة 2000م، ص 9.
- (11) ابن عساكر، تاريخ دمشق 89/58.
- (12) الخطيب، تاريخ بغداد 101-102.
- (13) الذهبي، سير أعلام النبلاء 566/12، و ابن عساكر، تاريخ دمشق 89/58.
- (14) الذهبي، سير أعلام النبلاء 570/12.
- (15) انظر: مقدمة صحيح مسلم 6/1، والذهبي، سير أعلام النبلاء 558/12، والصابوني، اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث ص121-123.
- (16) الخطيب، تاريخ بغداد 103/13، وابن عساكر، تاريخ دمشق 94/58.
- (17) الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرک 66/1 و 164 و 162/2، وابن حجر، تهذيب التهذيب 133/7 و 114/10، وحاجي خليفة، كشف الظنون 555/1، والخطيب، تاريخ بغداد 101/13، وابن الصلاح، صيانة مسلم ص 67.
- (18) ذكره الحافظ ابن خیر الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه كما في: «تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي» للشيخ عبد الفتاح أبي غدة ص 33.
- (19) مقدمة صحيح مسلم 2/1.
- (20) الذهبي، سير أعلام النبلاء 566/12.

- (21) ابن الصلاح، صيانة مسلم ص1226، والذهبي، سير أعلام النبلاء 280/12، محمد طوالبه، الإمام مسلم وصحيحه ص108-114.
- (22) أمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، ص 9.
- (23) كما في فهارس صحيح مسلم من طبعة محمد فؤاد عبد الباقي 601/5.
- (24) ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح ص 99.
- (25) أمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، ص 17.
- (26) ابن الصلاح، صيانة مسلم ص1217 بتصرف، والنووي، شرح صحيح مسلم 128/1، والتجيب، القاسم بن يوسف البلنسي، برنامج التجيب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط1، 1981م، ص 93.
- (27) ابن الصلاح، صيانة مسلم ص1222.
- (28) النووي، شرح صحيح مسلم 122/1.
- (29) المرجع السابق 129-128/1.
- (30) أمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، ص 45.
- (31) هو الانتقال من سند من أسانيد الحديث إلى سند آخر يلتقي معه.
- (32) أمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، ص 16.
- (33) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، حديث رقم 1686.
- (34) المرجع السابق: كتاب الإيمان 28/1 رقم 102.
- (35) مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان 29/1 رقم 51.
- (36) المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب تحريم إسبال الإزار، 102/1 رقم 106.
- (37) المرجع السابق، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر 92/1 رقم 90.
- (38) المرجع السابق، كتاب الإيمان - باب نقصان الإيمان بالمعاصي 77/1 رقم 57.
- (39) أمين، منهج الإمام مسلم في صحيحه ص 18.
- (40) المليباري، حمزة بن عبد الله بن أحمد الهندي، عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، ص56.
- (41) النووي، شرح صحيح مسلم ص21.
- (42) مسلم، كتاب الأشربة، باب فضيلة المواساة 1630/3، رقم 2059.
- (43) المرجع السابق، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة، 124/6 رقم 5462.
- (44) المرجع السابق، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم التبختر في المشي، 1654/3 رقم 2088.
- (45) البغدادي، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف - الرياض، ط1، 1403هـ، 212/2 رقم 1641.
- (46) سورة التوبة - 113.
- (47) سورة القصص - 56.

- (48) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، 54/1 رقم 24.
- (49) المرجع السابق، مقدمة صحيح مسلم 2/1 .
- (50) المرجع السابق 29/1 رقم 103.
- (51) المرجع السابق 30/1 رقم 107.
- (52) المرجع السابق 34/1 رقم 118.
- (53) اللحيان، عبد العزيز بن صالح اللحيان، الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، مكتبة الرشد، الرياض 1442هـ. ص 91.
- (54) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح، كتاب الوضوء، باب التبرز في البيوت، دار طوق النجاة، بيروت، ط 1 1422هـ. 155/1 رقم 149.
- (55) ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه، دار الفكر، بيروت 340/11 رقم 6018.
- (56) بوجمعة، بوجمعة محفوظ، الأحاديث المكررة في صحيح البخاري سنداً ومتناً، بحث منشور على شبكة الألوكة. ص 7
- (57) القنوجي، صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص 159.
- (58) المرجع السابق ص 158.
- (59) المياثر: جمع مثرة بكسر الميم، وهي وطاء كانت النساء يضعنه لأزواجهن على السروج، وكان من مراكب العجم، ويكون من الحرير، ويكون من الصوف وغيره، وقيل: أغشية للسروج، تتخذ من الحرير، وقيل غير ذلك. (النووي، شرح صحيح مسلم، 139/7).
- (60) القسي: بفتح القاف، وكسر السين المهملة المشددة، وروي: بكسر القاف أيضاً، وهي ثياب مضلة بالحرير، ويؤق بها من منطقة اسمها: (القس) في مصر، وقيل: هي ثياب كتان مخلوط بحرير، وقيل غير ذلك. (النووي، شرح صحيح مسلم، 139/7).
- (61) الإستبرق والديباج: أنواع من الحرير. (النووي، شرح صحيح مسلم، 139/7).
- (62) مسلم، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب، 1635/3 رقم 2066.
- (63) الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ط 3 1404هـ، ص 533
- (64) المرجع السابق ص 533.
- (65) المرجع السابق ص 538.
- (66) بنكيران، الدكتور محمد بنكيران، تدوين السنة النبوية في القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، ص 28.
- (67) مسلم، كتاب الحيض، باب المستحاضة 180/1 رقم 779.
- (68) المرجع السابق 180/1 رقم 780.

- (69) المرجع السابق، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، 4/1742 رقم 2220.
- (70) مسلم، صحيح مسلم، مقدمة صحيح مسلم 2/1 .
- (71) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، معرفة علوم الحديث، مكتبة الفارابي، بيروت، ط 1984 م، ص 155.
- (72) المرجع السابق ص 10.
- (73) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2 1408 هـ 85/1.
- (74) مسلم، صحيح مسلم، مقدمة صحيح مسلم 2/1 .
- (75) المرجع السابق 3/1.
- (76) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم ص 91.
- (77) ابن حجر، النكت 1 / 433 - 434.
- (78) أمين، منهج الإمام مسلم في صحيحه ص 14.
- (79) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان 3/1.
- (80) المرجع السابق 4/1.
- (81) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم ص 95.
- (82) المرجع السابق ص 96.
- (83) مسلم، صحيح مسلم، مقدمة صحيح مسلم 5/1.
- (84) أمين، منهج الإمام مسلم في صحيحه ص 15_17.
- (85) مسلم، صحيح مسلم، مقدمة صحيح مسلم 23/1.
- (86) المرجع السابق 24/1.
- (87) المرجع السابق 26/1.
- (88) النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1405 هـ ص 37.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، ط1، 1400هـ.
- (2) أمين، أمين محمد القضاة، منهج الإمام مسلم في صحيحه، بحث منشور على المجلة العلمية لكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، عدد 12، سنة 2000م.
- (3) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع المسند الصحيح، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 1422هـ.
- (4) البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
- (5) البغدادي، الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مكتبة المعارف - الرياض، ط1، 1403هـ.
- (6) بنكيران، الدكتور محمد بن صادق، تدوين السنة النبوية في القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ط1، بدون تاريخ.
- (7) (7) التجيبي، القاسم بن يوسف البننسي، برنامج التجيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط1، 1981م.
- (8) بوجمعة، بوجمعة محفوظ، الأحاديث المكررة في صحيح البخاري سنداً ومتناً، بحث منشور على شبكة الألوكة.
- (9) حاجي خليفة، كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
- (10) الحاكم، محمد بن عبد الله ابن البيع النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.
- (11) ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت، ط2، 1422هـ.
- (12) ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1404هـ.
- (13) ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1404هـ.

- (14) الذهبي، محمد بن أحمد الدمشقي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، بدون تاريخ .
- (15) الذهبي، محمد بن أحمد الدمشقي، العبر في خبر من غبر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ.
- (16) الذهبي، محمد بن أحمد الدمشقي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
- (17) الراهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن الراهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ط3 1404هـ.
- (18) (18) السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، الأنساب، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1382هـ.
- (19) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط1، بدون تاريخ.
- (20) الصابوني، إسماعيل بن عبد الرحمن، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، دار العاصمة، القاهرة، ط2، 1419هـ.
- (21) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، معرفة علوم الحديث، مكتبة الفارابي، بيروت، ط1 1984م.
- (22) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2 1408هـ.
- (23) عبد الفتاح أبي غدة، تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1414هـ.
- (24) ابن عساكر، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ.
- (25) عياض، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419هـ.
- (26) القنوجي، صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب التعليمية، ط1، 1405هـ.
- (27) ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، البداية والنهاية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1407هـ.
- (28) اللحيان، عبد العزيز بن صالح اللحيان، الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، مكتبة الرشد، الرياض 1442هـ.

- (29) محمد طوالة، محمد بن عبد الرحمن، الإمام مسلم وصحيحه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ .
- (30) المزي، تهذيب الكمال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ .
- (31) مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، ط1، بدون تاريخ.
- (32) الملباري، حمزة بن عبد الله بن أحمد الهندي، عبقريّة الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- (33) النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ .
- (34) النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ .